الأنباء
الاحد 30 ابريل 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

جرائم التزوير أوقعتها وجرأتها وصلت إلى حد استخراج شيكا

مواطنة استغلت أوجه شبه مع صاحبة بطاقة مفقودة و«دبستها» في 14 قضية نصب وتزوير و«خيانة»

عبدالله قنيص

بعد عمل دام لعدة اسابيع من قبل ادارة جرائم التزوير والتزييف تم توقيف مواطنة ارتكبت 14 قضية ما بين تزوير ونصب واحتيال وخيانة أمانة مستغلة اوجه الشبه بينها وبين سيدة فقدت بطاقتها المدنية، ووصلت جرأة الأولى الى حد ان قامت بالتوجه الى احد البنوك واستصدرت شيكا كارد استغلتها في شراء بضائع، وكذلك استخراج 4 خطوط هاتفية ومن ثم قيامها ببيع الهواتف الذكية التي تمنح مع هذه الخطوط.

وفي التفاصيل ذكر مصدر امني ان مواطنة في العقد الرابع من عمرها تقدمت الى مقر الإدارة العامة للمباحث الجنائية وطلبت مقابلة المدير للعام اللواء محمد الشرهان للتحدث معه في أمر حوّل حياتها إلى جحيم واصبحت ملاحقة من كل حدب وصوب، وبجانب انها مدينة بمبالغ مالية كبيرة فإنه مطلوب القبض عليها باعتبارها لم تسدد المبالغ المالية المتراكمة عليها، وليس هذا فحسب بل انها قالت للواء الشرهان ان راتبها يتم سحبه بمجرد نزوله.

اللواء عبدالحميد العوضي

الضحية لجأت إلى المباحث الجنائية بعد تزايد الملاحقات بشأنها

واضاف المصدر ان اللواء الشرهان طلب من السيدة ان تزوده بمزيد من التفاصيل حتى يستطيع مساعدتها فقالت: قبل اشهر فقدت بطاقتي المدنية وتقدمت بطلب بدل فاقد وظننت ان الأمر انتهى عند هذا الحد ولكن بعد مرور فترة بدأت الاتصالات تنهال عليّ واذا بي اجد نفسي متهمة في قضايا خيانة أمانة لسيارات، رغم اني لم يسبق لي ان أجرت مركبة طيلة حياتي وفوجئت باتصالات تأتي الي من شركات اتصالات تطالبني بدفع فواتير مستحقة تصل قيمتها لأكثر من 160 دينارا شهريا. وآخر ما اكتشفته ان راتبي البنكي يختفي ويسحب فور نزوله وهذا ما دعاني الى الاستفسار عن السر، واذ بي يتم ابلاغي بانني استخرجت شيكا كارد واستخدمتها بصورة دورية، مؤكدة انها لم يسبق لها ايضا ان استخرجت شيكا. وقال المصدر: كانت القضية بالنسبة للسيدة شبه معقدة ولكن بالنسبة لرجال المباحث الجنائية قضية صعبة وتحتاج الى وقت وعليه قام اللواء الشرهان باخطار وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي للوقوف على الادارة التي تتم احالة القضية اليها وتم الاستقرار على ان تكلف بالعمل عليها ادارة التزوير والتزييف.

وتابع المصدر بالقول: تم الاستماع الى السيدة واخذ اقوالها ثم بدأ رجال التزوير في الوقوف على القضايا التي سجلت بحقها وتبين انها 14 قضية، اغلبها خيانة امانة وهي عبارة عن شراء الكترونيات من شركات كبرى بالبطاقة المدنية واستخراج شيكا من احد البنوك وكذلك استئجار 3 سيارات من معارض والحصول على 4 خطوط وهواتف ذكية.

واضاف: تمت الاستعانة بكاميرات البنك الذي اجرت منه السيدة المعاملة وكذلك افرع الشركات وتبين ان السيدة تشبه الى درجة بعيدة المبلغة لدرجة ان رجال المباحث اعتقدوا انها هي.

ومضى المصدر بالقول: بمزيد من المتابعة توصل رجال المباحث الى ان هناك سيدة متهمة وانها انتحلت صفة السيدة صاحبة البطاقة ليتم ضبطها وكانت المفاجأة انها بالفعل سيدة مغايرة لصاحبة البطاقة، وانها عثرت على البطاقة ثم بدأت تجري المعاملة تلو الأخرى مستغلة اوجه الشبه الكبيرة واعترفت بأنها حصلت على الخطوط واستخرجت الهواتف النقالة وشيكا واستأجرت مركبات واشترت أجهزة من شركة كبرى مستخدمة البطاقة.

وتم عرض المتهمة على الاشخاص الذين تعاملت معهم باعتبارها صاحبة البطاقة وتعرفوا عليها ومن ثم تم عرضها على النيابة العامة التي أمرت بإحالتها الى السجن المركزي امس الاول لمدة 21 يوما تمهيدا لاحالتها للمحاكمة.

أحدهما مطلوب لـ 4 قضايا وأوقفا عند البوابة الأخيرة

ضبط وافدين حاولا الهروب عبر «السالمي» بعد تزوير ختم الخروج بـ «موس»

محمد الجلاهمة

اقتيد وافدان مصريان الى الإدارة العامة للمباحث الجنائية بتهم متعلقة بالتزوير في محررات رسمية وقيامهما بالتلاعب في ختم الخروج من البلاد.

وبحسب مصدر امني، فإن ضابط الرقابة الأمنية الملازم أحمد الناصر وخلال مراقبته بوابة الخروج الأخيرة أوقف مصريين الأول يدعى (أ.ع.ل) والثاني (ر.أ.م)، وبعد التدقيق عليهما تبين أن الأول لا يحمل ورقة خروج من البلاد صادرة من الجوازات، وبالاستعلام عنه تبين أن عليه 4 قضايا إلقاء قبض ومنع سفر، وبإجراء التحريات الداخلية وبمعاينة المستندات التي أرفقها الوافدان تبين وجود تزوير بختم جواز السفر وبمواجهة صاحب الجواز اعترف بأنه قام بتغيير تاريخ الختم بآلة حادة (موس) وقلم أحمر، وعليه تم الاتصال على وكيل النائب العام فيصل المطيري الذي أمر بتسجيل القضية كجناية وتحت مسمى تزوير وحجز المتهمين وعرضهما على النيابة اليوم الأحد.

تظاهر بتعديل سيارته وكسر قدم رقيب أول

مخالف شرع في قتل رجل مرور دهساً وهرب

هاني الظفيري

شرع رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائية في البحث عن مجهول اقدم على محاولة قتل احد رجال الأمن وتركه يعاني المجهول بعد ان دهسه وهرب الى جهة غير معلومة، وقال مصدر امني ان تنسيقا حدث بين رجال المباحث ورجال الإدارة العامة للمرور بسرعة ضبط واحضار المتهم، هذا واسعف العسكري المصاب للعلاج في مستشفى مبارك حيث تبين من الفحوصات والاشعة التي اجريت عليه وجود كسر في القدم اليسرى.

وبحسب مصدر امني فان العسكري وخلال قيامه بجولة في شارع سالم المبارك نفس تقاطع السلام شاهد مركبة تخالف قواعد السير حيث قام بتشغيل الفليشر وتوقيف المخالف على الحارة اليمنى ومن ثم نزل رجل المرور لتحرير مخالفة.

ومضى المصدر، لاحظ رجل المرور ان قائد السيارة يتوقف بمركبته بطريقة خطأ فطلب منه تعديل السيارة واذ بالمخالف يقوم بدهس العسكري والهرب الى جهة غير معلومة هذا وانتقل الى موقع البلاغ ملازم اول لتوثيق القضية وتم استدعاء مركبة اسعاف ونقل المصاب وهو رقيب اول الى المستشفى.

أمن الدولة دخل على الخط و«الجنائية» تعزز من انتشارها

قضايا حرائق الحاويات في الجهراء تجاوزت 40 قضية وترجيحات بأن أحداثاً تمادوا في ارتكاب المزيد بفعل الإثارة

أحمد خميس

أكد مصدر امني ان عدد جرائم حرائق الحاويات بلغ حتى يوم امس نحو 40 قضية في مختلف ارجاء مناطق محافظة الجهراء، وقال المصدر ان هناك ترجيحات بأن أحداثا دخلوا على خط هذه القضايا انطلاقا من الإثارة ونظرا للتعامل الإعلامي، مشيرا الى خطورة هذه النوعية من الجرائم، حيث تعتبر إتلافا للمال العام والعقوبة فيها تصل الى السجن، مشددا على ضرورة ان توعي الأسر الأبناء فإن مثل هذه النوعية من الجرائم قد تؤثر على مستقبلهم وتكلفهم الكثير.

وأكد المصدر ان جهاز امن الدولة طُلب منه المشاركة في احتواء هذه القضايا بضبط مرتكبيها وكذلك نشر مزيد من رجال المباحث الجنائية لضبط المتورطين وتقديمهم للعدالة. وحول احدى القضايا امس قال المصدر ان هناك بلاغا بـ 3 حرائق متعمدة في منطقة سعد العبدالله ورد في التاسعة والنصف، وهناك بلاغ ورد عن حريق حاوية في الجهراء نحو العاشرة والثلث وآخر بجانب مجمع تجاري وحاوية بجانب مدرسة كاظمة وحاوية اخرى في منطقة سعد العبدالله ق3 وحريق حاويتين في منطقة القصر خلال توقيتين مختلفين وحريق حاوية في الصناعية عند السوق الحرفي.

مدينان بـ 140 ألف دينار ومدمنون في قبضة الأمن العام

هاني الظفيري

بمتابعة ميدانية من وكيل الأمن العام اللواء ابراهيم الطراح واصلت قطاعات الأمن العام المختلفة شن حملاتها التي تستهدف المطلوبين والمتعاطين والمخالفين، واسفرت تلك الحملات عن ضبط مواطن وبرفقته امرأة من غير محددي الجنسية ولا تحمل أي اثباتات وبحوزتهما مواد مخدرة بالاضافة الى حبتين لاريكا.

كذلك تم ضبط مواطنة صادر بحقها طلب احضار مدين بمبلغ 1486 دينارا وبرفقتها وافد سوري وعثر معهما على سجارتين جاهزتين للاستعمال، بالاضافة الى كيس به مادة عشبية اللون يشتبه انها مخدرة وورق لف، واحيلا الى المكافحة.

كذلك ضبط رجال الأمن العام مواطنا من مواليد 1985 تبين انه مطلوب للتنفيذ المدني بمبلغ 70 ألف دينار، ومعه وافد تونسي الجنسية وبتفتيشهما عثر معهما على سيجارة مستعملة وبها مواد مخدرة، واحيلا الى المكافحة على ان يحال المواطن لاحقا الى التنفيذ المدني.

كما ضبط مواطنان وخليجي وبدون وجميعهم مطلوبون للتنفيذ المدني وضبط بحوزتهم 34 حبة لاريكا، وبطل يشتبه ان به خمرا محليا.

واوقفت احدى دوريات سرية المهام الخاصة مواطنا واردنية وتبين ان كليهما مطلوبان للتنفيذ المدني كما اوقفت دورية اخرى للسرية 3 وافدين من الجنسية الهندية ولبنانيا وسيلانية وفلبينية وجميعهم اقاماتهم منتهية.

كذلك اوقفت وافدين باكستانيين للاشتباه وبتفتيشهما عثر بحوزتهما على كيس هيروين، كما ان احدهما مطلوب للتنفيذ المدني، وحررت دورية ثالثة من دوريات المهام الخاصة 12 مخالفة مرورية لمخالفين ومستهترين، كما اوقفت سرية المهام الخاصة مواطنا آخر مطلوبا بـ 70 ألف دينار حيث احيل الى التنفيذ المدني.

المضبوطات التي عثر عليها رجال الامن العام في الحملات احيلت الى مكافحة المخدرات

نافذة على الأمن

الفريق م. طارق حمادة

الشرطة النسائية والحل السحري

في العام 2001 أقر مجلس الوزراء مشروع الشرطة النسائية انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين وتقديرا لدور وأهمية المرأة.

حينما صدر المشروع استبشرت خيرا بأن الوزارة يمكن ان تحدث اكتفاء ذاتيا وطنيا ويحدث مشروع الشرطة النسائية فارقا وطفرة في أعداد القوة، في العام 2007 قبلت أول دفعة من أخواتنا وبناتنا ومنذ هذا التاريخ وحتى وقتنا لم تكن الأعداد التي التحقت بمستوى الطموحات.

لا أعرف السبب على وجه التحديد وأستبعد الى حد ما أن يكون الأمر مرتبطا بالنظرة الى المرأة كشرطية وأعتقد أن الأمر مرتبط بمحفزات متى ما وجدت لكان الإقبال مختلفا عما هو قائم، شخصيا لدي إيمان راسخ بأن المرأة الكويتية قادرة على القيام بأي مهام تكلف بها حتى وإن كانت هذه المهام ميدانية.

خريجات الشرطة النسائية تم توزيعهن في العديد من قطاعات وزارة الداخلية سواء في المباحث الجنائية او في قطاع المنافذ والعلاقات العامة والأكاديمية وغيرها وهناك قطاعات في رأيي يجب ان تحظى بنصيب كبير من خريجات الشرطة النسائية على الأقل في الدفعات المقبلة نظرا لاحتياجها لمثل هذه العناصر ومنها الأمن العام والذي عملت فيه لأكثر من عقدين ويعتبر من أعمدة الوزارة المهمة فهو إلى جانب المهام الميدانية المتشعبة التي يقوم بها منتسبوه سواء في ملاحقة المخالفين ومداهمة أوكار مشبوهة فإنه ايضا يعد واجهة الوزارة، فالمخفر ليس مجرد مرفق لتلقي البلاغات ولكنه يضم نظارات لاحتجاز النسوة ووجود شرطيات يشرفن على هذه النظارات يشكل ضمانة ويحول دون اي قضايا اعتداء ايضا المخافر تستقبل بلاغات من سيدات يردن الإبلاغ عن قضايا محرجة ووجود نساء يستمعن الى البلاغات تلك مهم، هذه الأسباب وغيرها تدعوني الى المطالبة بزيادة العنصر النسائي في قطاع الأمن العام. ووجود شرطيات بالمخافر سيسهم في التجاوب بشكل سريع مع مهام تفتيش نسوة أو فض مشاجرات نسائية، كما ان وجود أخوات لنا في المخافر كضابطات وضابطات صف سينعكس حتما على السلوك العام لقوة المخفر وتعاملهم مع الآخرين ايضا فإن مهام تأمين منشآت في مناسبات دينية ووطنية من قبل الأمن العام يستلزم وجود شرطة نسائية بأعداد كافية وهو ما يحدث فارقا كبيرا.

أجزم بأن الشرطة النسائية يمكن ان تكون الحل السحري في معالجة الكثير المشكلات وصولا الى اكتفاء وطني في جهاز الشرطة المطلوب إيجاد سبل لتحفيز أخواتنا وبناتنا على الالتحاق وإلحاقهن في مواقع مناسبة لهن.

آمل من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ووكيل الوزارة الفريق محمود الدوسري وضع هذا الموضوع في أولويات اهتمامهما ودراسة سبل زيادة أعداد الدفعات المقبلة من الشرطة النسائية.

آخر كلام: تواترت معلومات حول توجه الداخلية لإعداد هيكل تنظيمي جديد ودمج قطاعات وإدارات عامة وهذا التوجه في حد ذاته ممتاز باعتبار ان اقامة قطاع جديد أو إدارة عامة تحتاج الى كوادر بشرية وكلفة مالية، ولكن يظل هناك سؤال حائر لماذا استحدثت قطاعات وإدارات بعينها؟ ولماذا الآن تتجه النية الى إلغائها أو دمجها؟ أي هيكل جديد لأي وزارة يفترض انه خضع لبحث وتدقيق ودراسة مستفيضة من كل الجوانب قبل العمل به واعتماده وتطبيقه. من الخطأ ان (يفصل) اي هيكل على شخص او أشخاص! أتمنى ان يدرس الهيكل المقترح بشكل متان وألا يكون على حساب قيادات ينتظرون الحصول على حقهم وينالون التقدير لما بذلوه من جهد خلال العامين الأخيرين بحيث تدمج قطاعات حسب الهيكل الجديد ويتم وضعهم في قطاعات قائمة ومستمرة لمجرد انهم وكلاء ألغيت قطاعاتهم.

مقتل آسيوي بـ «مسدس ديكور» في حولي

هاني الظفيري

نقل رجال الإسعاف وافدا آسيويا إلى المستشفى الأميري حيث حاول الأطباء إنقاذه بعد تعرضه للإصابة في الصدر من مسدس ديكور إلا انه فارق الحياة. وقال مصدر امني ان بلاغا ورد الى غرفة عمليات الداخلية من محقق المستشفى الأميري يفيد بوصول آسيوي بحالة حرجة بعد اصابته بطلقة في الصدر، فأمر العميد عابدين العابدين رجاله بالتوجه الى المستشفى وأفاد اصدقاء الآسيوي بأن المصاب كان يقوم بإصلاح الديكور بالمسدس الذي اصابة بالخطأ فتوفي في منطقة الشعب وتم تسجيل قضية.

لغم و200 طلقة بلا صاحب في بر المطلاع

أحمد خميس

تلقت عمليات وزارة الداخلية بلاغا يفيد بوجود لغم من مخلفات الاحتلال العراقي في منطقة المطلاع وعليه توجهت دوريات أمن الجهراء إلى مكان البلاغ وعند وصول رجال الأمن تم العثور على اعداد كبيرة من الطلقات الخاصة بالكلاش بحدود 200 طلقة وهي مجهولة المصدر وتم ابلاغ فرقة الادارة العامة لمباحث السلاح والجهات المختصة التي توجهت على الفور إلى مكان الذخائر، وتم معاينة المكان بحضور الإدارة العامة للادلة الجنائية التي قامت بمسح الموقع للتأكد منه، حيث تم رفع الذخائر واللغم الذي تم تفجيره من قبل إدارة المتفجرات واحيلت القضية الى مخفر الجهراء.

الذخيرة احيلت الى الادارة العامة لادارة السلاح

مجهولون ينتحلون صفة مباحث ويقيمون نقاط تفتيش عند أمغرة

محمد الجلاهمة

تلقى قطاع الأمن العام عدة بلاغات تفيد بانتحال صفة رجال المباحث بمنطقة أمغرة عند دوار السكراب، حيث يقوم أشخاص مجهولون بعمل تفتيش للوافدين العاملين في سكراب امغرة، وعليه تم تحويل البلاغ إلى السلطات الأمنية في مخفر الصليبية، وعلى الفور توجهت الدوريات الى مكان البلاغ حيث تبين فرار الاشخاص الذين انتحلوا صفة رجال المباحث، وعليه تم تمشيط المنطقة لضبط المزيفين.

من جهة أخرى، ورد بلاغ عن اقتحام أحد الفنادق من قبل اشخاص مجهولين توجهت عدة دوريات بالإضافة إلى دوريات الاسناد الى مكان البلاغ وتم التعامل مع هذا البلاغ.

مواطنة تشكو التحقيقات لإطلاق سراح 3 فلبينيات

محمد الجلاهمة

قالت مواطنة تمتلك صالونا نسائيا انها تعتزم ملاحقة وزارة الداخلية قضائيا نظرا لقيام الإدارة العامة للتحقيقات بإطلاق سراح 3 وافدات سجلت بحقهن قضايا تغيب، وهو ما ألحق بها ضررا بالغا، مشيرة الى ان الفلبينيات المتغيبات لا تعرف عنهن شيئا.

وقالت السيدة لـ «الأنباء» ان الفلبينيات الثلاث هربن في مايو من العام الماضي وأبلغت عنهن وقبل شهر تم ضبطهن ومن ثم أحلن إلى الإدارة العامة للتحقيقات وبدلا من ان يتم إبعادهن عن البلاد أطلق سراح الوافدات بكفالة 1500 دينار، وشددت المواطنة على ضرورة فتح تحقيق في كيفية إخلاء سبيل الفلبينيات.